

الخصائص الاجتماعية لمناطق المحيط بالمدن

- تحليل ونماذج -

أ. إسماعيل بن السعدي

قسم علم الاجتماع

جامعة قسنطينة

ملخص:

تتميز مناطق المحيط بالمدن بالعديد من الخصائص التي يمكن تحديدها وقياسها من خلال أهم المتغيرات ذات العلاقة بالإطار العمراني والاجتماعي المشكل لهذه المناطق.

وما يهم هذه الدراسة هو التطرق إلى جانب من تلك الخصائص التي ترتبط بالبناء الاجتماعي والانتماء الثقافي والوضع الطبقي لهذه المناطق، وذلك على ضوء نتائج بعض الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة

Résumé

Les zones Périphériques des grandes agglomérations se caractérisent par un certain nombre de particularités qui peuvent être déterminées et évaluées par une analyse des principales variables en relation avec le cadre urbain et social qu'ont créés ces zones.

Concernant ce sujet, il s'agit d'une contribution à l'étude de ces particularités en relation avec la structure et les couches sociales et à l'appartenance culturelle de ces zones et ceci à la lumière des résultats de certaines études qui ont traité ce phénomène.

المقدمة:

إن مناطق المحيط ليست دائما مناطق تواجد الطبقات العليا كما تذهب إلى ذلك نظرية المراكز المتعددة -لهارس وألمان- **Harris & Wilman** - بل تمثل كذلك وفي كثير من مدن البلدان النامية، مواقع التخلف العمراني والاجتماعي ومحطة النزوحات الريفية ذات الآثار المختلف، فهذه المناطق حسب نظرية المراكز المتعددة، عبارة عن نطاق انتقالي بين البيئة الريفية والبيئة الحضرية، وتشكل مستقبل نمو المدينة⁽¹⁾ حيث أن المساحات الواسعة التي تتوفر عليها الضواحي يجعلها محل جذب لبعض الأنشطة من وسط المدينة الذي يتحول إلى قوة طرد بسبب الازدحام وبسبب نمو الأنشطة مما يدفعها إلى البحث عن مواقع خارج المركز.

وعادة ما تشكل الضواحي مناطق سكنية مفضلة تجذب إليها شرائح اجتماعية معينة من السكان، تتميز بارتفاع مستوى دخولها، ويصبح السكن في الضواحي أحد المظاهر المهمة للمستويات المعيشية للسكان⁽²⁾.

وإذا كان التحليل السابق لمفهوم الضاحية قد أصبح غير مجد في تعميم خصائصه على مختلف المدن، فإن الضواحي عموما بدأت تشهد أوضاعا متجانسة في أشكالها وظروفا متباينة في نشأة المناطق بها، وخاصة بعدما ظهرت الصناعة وتزايدت الهجرة إلى المدن، ورغم تشابه المدن في موقع الضاحية وبعض الخصائص العمرانية والثقافية لمناطقها، إلا أنها تتعدد في أشكالها وعوامل نشأتها والمراحل التي تمر بها في تكونها.

1. البناء الاجتماعي لمناطق المحيط

ينتمي سكان هذه المناطق إلى ما يسمى بالهامشية الحضرية التي تتمثل في جماعات من السكان لهم ثقافة خاصة بوعيها وجودها وأساليبها المميزة في التعامل وفلسفتها في الحياة، وتضم هذه الجماعات الكثير من فقراء المدينة الذين يقيمون بالأحياء الفقيرة أو المناطق المتخلفة عموما، وتعد الظروف التي يمر بها المجتمع الكبير سببا في وضع هذه الجماعات⁽³⁾ كما تشمل هذه الجماعات فئات عديدة،

كالمهاجرين غير المهرة، والمقيمون في أطراف المدن وغيرهم ممن يعيش في مواقع متخلفة من المدينة.

ويذهب – جون كوبر **John Kober** - إلى أن مجتمعات هذه المناطق تتميز بثقافة متناهية في البساطة، إذ تحمل ثقافة هامشية التي هي تلك الثقافة الواقعة على تخوم مراكز حضارية متقدمة، كما يشار إليها كذلك بأنها تلك الثقافة التي ظلت على بدائيتها⁽⁴⁾.

وفي تصنيفه لسكان المناطق المتخلفة ومناطق المحيط، يحدد –جون سيللي- **John R. Seeley** - في دراسته عن المجتمع الأمريكي⁽⁵⁾ أربع فئات، وأن كل فئة تتميز ببعض القيم والسلوكيات في اتخاذ القرارات، فالفئة الأولى وهم المقيمون الدائمون الذين ارتبطوا بالمنطقة، ولا يريدون بديلاً عنها، ومن هؤلاء صنف يتميز باللامبالاة والضعف، وسماهم 'سيللي' بالخاملون، وهم اليائسون من أي تغيير أو تبدل في وضعهم ويرجع ذلك حسب –سيللي- إلى سمات عدة ميزت حياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

والصنف الثاني من هذه الفئة وهم الذين يمكن أن يتأقلموا مع المتغيرات ويسمون بالمتأقلمين لأن ظروفهم المادية لا تسمح لهم بالخروج من التخلف، أما الصنف الثالث من هذه الفئة فهم المرفوضون اجتماعياً، والذين يتخذون من المنطقة ملجأ لممارسة مختلف الأعمال غير القانونية

أما الفئة الثانية، فهم يرتبطون بشكل مؤقت مع المنطقة ولهم تطلعات إلى تحسين أوضاعهم، ولذلك فهم يمارسون أعمالهم ويهتمون بشؤونهم إلى جانب ربطهم لعلاقات خارج منطقتهم.

والفئة الثالثة وهم ممن يفضلون البقاء في المنطقة نظراً للفرص التي تتوفر لهم فيها وخاصة أنهم من الهاربين من القانون ومن المجرمين.

وتمثل الفئة الرابعة الذين سماهم بالمنهزمون المؤقتون وهؤلاء يوجد فيهم – المنبوذون- الذين هاجروا إلى المنطقة أول مرة، ثم – المتسلقون- الذين انتقلوا من المدينة إلى المركز لتهيئة ظروفهم والبحث بعد ذلك عن تحسين مستواهم

والمغامرون الذين يعتبرون من صنف المتسلقين، والذين يستغلون الإقامة في المنطقة لأجل الدخول في العمليات السريعة الربح والرفاه (6).

وإذا كانت الدراسة السابقة قد أعطت نموذجاً لمنطقة تتواجد فيها مختلف الفئات الاجتماعية التي جمعتها الظروف والمصالح، يمكن لها أن تحدث في المجتمعات الحضرية الكبيرة التي تميزت حدودها العمرانية وتعينت فيها الوظائف العامة والنشاطات المختلفة مما يجعل المناطق المحيطة مراكز ثانوية للعديد من التحولات، أو المناطق للفرص الضائعة. ولكن في التجمعات الحضرية في البلدان النامية التي ما زالت بعض مدنها تشهد نمواً مستمراً فإن الكثير من هذه المناطق يمكن أن تشكل جزءاً من هذا النمو بما يحمله من أزمات متعددة.

ولذلك فإن وجود هذه المناطق عادة ما يكون من خارج المدينة أي عن طريق الهجرة بالأساس مما يجعل سكانها يتخذون طباعاً متشابهة في كثير من جوانب حياتهم بالمناطق التي نزحوا منها.

وهناك تشابهها في كثير من خصائص المناطق المتخلفة عموماً، لاشتراكها في صفة التخلف، ولكن هذه الخصائص تختلف من منطقة لأخرى، وذلك لتباين أوضاعها العمرانية ومستوياتها الاجتماعية والثقافية.

ففي دراسة عن - الهامشية الإيكولوجية في مدينة القاهرة- لثروة إسحاق (7) تبين أن منطقة الدراسة والواقعة خارج المدينة، تقيم فيها فئات متعددة من السكان، منها فئات فقيرة أصلها من المدينة، وأخرى مهاجرة من الريف إلى جانب أخرى غير محدودة من الفارين من العدالة ومن اللصوص وغيرهم من أفراد المجتمع السفلي. وأيضاً فئات من ذوي الطبقة الوسطى والتي تحولت إلى أداة استئفاع واستغلال لظروف المنطقة والتمتيزه بغياب شروط الحياة فيها.

وقد حددت هذه الدراسة جملة من الخصائص المميزة لمنطقة البحث منها: أن معظم أفراد البحث يمارسون مهناً وأعمالاً غير مستقرة.

ارتفاع عدد أفراد الأسر في مجتمع البحث.

انخفاض مستوى الدخل ومستوى المعيشة.

تم اختيار الإقامة في المنطقة لسهولة الحصول على أرض البناء فيها. أنجزت المباني السكنية دون مراعاة لشروط البناء أو الحصول على ملكية الأرض. ارتباط السكان بمساكنهم وعدم الرغبة في تحويل أماكن الإقامة لعدم تأكدهم من امتلاك سواها، وتسوية وضعيتهم القانونية.

تعاني المنطقة من مشاكل عديدة، كغياب المرافق والخدمات العمومية، وإهمال الجهات الوصية لمطالبهم نظرا لوضعيتهم غير القانونية. ومع ذلك فإن أغلب المبحوثين ينتظرون من الدولة أن تسوي وضعيتهم، وتوفر لهم شروط الحياة.

وفي ذات الاتجاه، وهذه المرة في واحدة من مدن الجزائر حيث قام الباحث - احمد بوذراع- بدراسة عن المناطق المختلفة بمدينة باتنة⁽⁸⁾ وهي المناطق التي تم إزالتها وإنشاء محلها مناطق سكنية عصرية وحديثة، وتم نقل سكان تلك المناطق إلى مساكن بسيطة أعدتها الدولة في بلدية -عيون العصافر- البعيدة عن مدينة باتنة بحوالي 20 كم حيث شكلت تلك المنطقة "مستوطنة" لإيواء أغلب المرحلين من المناطق المتخلفة بالمدينة، أو ممن منحت لهم مساكن في إطار التوزيع العادي للسكن على المواطنين، وقد بينت الدراسة المذكورة أن أغلب سكان هذه المناطق هم من أصول ريفية، وجاءوا إلى المدينة بهدف الحصول على العمل وتعليم الأطفال وأشارت الدراسة إلى احتفاظ هؤلاء بكثير من عاداتهم وعلاقاتهم السابقة وعلى طريقة معيشتهم.

وعموما فإن مناطق هؤلاء المهاجرين كما ذهبت الدراسة تتميز بعدد من الخصائص مثل، تردي الأحوال السكنية، وارتفاع معدل شغل المسكن، وكثرة تغيير السكان لمجال إقامتهم، وتدهور الأحوال الصحية وتفشي الأمراض، وانخفاض مستوى المعيشة وانتشار الأمية، وعدم الاهتمام بالتعليم وخاصة تعليم الإناث إلى جانب انتشار مظاهر الانحراف والتفكك الاجتماعي ونقص المرافق والخدمات العمومية.

ومما سبق يتبين أن خصائص التخلف تمتد إلى مختلف الشرائح والفئات التي ترتبط حياتها بأنماط متواضعة من المناطق السكنية في محيط المدن بالخصوص، وهذا المحيط الذي يشكل محور الصراع الدائم بين النمو العمراني المخطط والنمو

التلقائي الفوضوي ويشكل كذلك محور الصراع بين التخلف والتقدم في المجتمع الحضري.

2. الانتماء الثقافي:

حيث ترتبط مناطق المحيط بالنظم التقليدية التي كانت تنتمي إليها القبائل والأعراش والجهات، ولا شك أن استمرار هذا الانتماء وقوته في فرض نفسه على الواقع الجديد الذي تعيشه هذه الجماعات، سيؤثر على النمط الإيكولوجي للمناطق ويعكس العلاقة القرابية والجيرة السائدة، وكلما اتسعت تلك العلاقات ازداد حجم المنطقة مكانيا وسكانيا، مما بين أن القرابة في هذه المناطق تلعب دورا هاما في مساعدة المنتمين إليها في التكيف مع الواقع الجديد، أو في تقديم التسهيلات الممكنة للوافدين الجدد الذين يكونون بذلك قد اخذوا تصورات معينة عن الفرص المتاحة في المدينة قبل وصولهم إليها⁽⁹⁾.

ورغم أن سكان المدن لا يجتمعون في الإقامة عادة على أساس الانتماء القرابي أو العرقي، وإنما على أساس المكانة والمستوى الاقتصادي الذي يميز كل فئة منهم⁽¹⁰⁾ إلا أن الذي يميز كثير من البلدان النامية هو التجمع والإقامة على أساس الارتباط القرابي والعرقي بحيث يشكلون "قبتو" ثقافي أو عرقي، وذلك ما عبر عنه "ميشيل" Mitchell بالقبيلة الحضرية، أو القبيلة العليا، كما عبر عنها "ابستيم" Epstein حيث يكون نسق القيم وأساليب الحياة الاجتماعية خاضعة للانتماء القبلي، وليس إلى الانتماء الحضري، ويتركز الأهل والأقارب في مناطق محددة⁽¹¹⁾.

ومن ذلك يعيش هؤلاء في إطار قيم معينة وبعاداتهم وتقاليدهم السابقة رغم تغييرهم لمقامهم الفيزيقي، إلا أنهم يحتفظون بخلفيتهم الثقافية والاجتماعية القديمة. إلا أن ذلك قد لا يستمر طويلا، إذ مع مرور الوقت قد يدخل هؤلاء السكان بصفة أو أخرى في التعامل مع النسق الثقافي والاجتماعي السائد في مكانهم الجديد⁽¹²⁾ وربما يكون ذلك بواقعية جديدة ومتميزة، إذ يمكن أن يتعرضوا في مواجهة هذا الواقع إلى بعض المظاهر المتعلقة بالرموز والأشكال، التي تختلف مع نسق القيم الذي ألفوه.

ومن ذلك، وكما يرى علماء الاجتماع أن هؤلاء أصبحوا يعيشون على هامش ثقافتين، إحداها قديمة نشأوا عليها، وتمثلوا قيمها وأنماطها السلوكية والأخرى

انتقلوا إليها ويرغبون في التكيف معها، وفقا لقيمتها وأساليبها السلوكية، إلا أن أنهم يجدون صعوبات عديدة في ذلك، ومنها عدم القبول التام من أفرادها الأصليين⁽¹³⁾ كما أن سكان هذه المناطق بما يتصفون به من البساطة في المكانة والمهنة والمظهر يجعلهم دائما بعيدون عن فرص الاندماج بغيرهم من سكان المدينة، ولا يتم ذلك إلا في حدود ضيقة وعابرة وبالتالي يبقون في معاناتهم وإحساسهم بالهامشية العمرانية والثقافية وذلك بسبب عدم قدرتهم، ونقص إمكانياتهم للاندماج الاجتماعي في الحياة الحضرية والانسجام مع متطلباتهم⁽¹⁴⁾، وهذا الوضع يفرض عليهم تشكيل ثقافة خاصة بهم في إطار ثقافي كلي ينتمون إليه، تتميز بتعدد الجماعات والفئات، فمنهم المهاجرين الزراعيين الذين لا زراعة لهم، والأميين الذين لا عمل لهم، ولا يرتبطون إلا بقيم تقليدية في ممارستهم اليومية⁽¹⁵⁾ إلى جانب الخصائص الأخرى كسيادة التجانس القبلي، والتدين وارتفاع معدلات الخصوبة، وبعض التقاليد التي تعزز شخصيتهم المميزة كجماعة فرعية، يختلف أعضاؤها عن غيرهم في الخصائص الثقافية⁽¹⁶⁾ ويصبح التضامن أهم العناصر والقيم، المسيطرة بالنسبة لهؤلاء إذ يستمدون من علاقاتهم بالأهل والأقارب جملة من عوامل الدعم المادي والمعنوي، كالتعاون والتكتل، ومن الدين الصبر والإيمان والطاعة والامتنال، اعتقادا منهم أن ذلك كله يساعدهم في التعامل مع القوى الخارجية التي قد تهدد حياتهم، ولذلك يتحول انشغالهم الدائم (نحو الداخل) أي تأمين حاجاتهم اليومية الأساسية⁽¹⁷⁾ وإذا كان الشعور بالهامشية يرتبط بشكل واضح بالسكان الحضريين الفقراء والعاطلين، وفئات الطبقة الدنيا في المدينة، وأن الذي يحدد هامشية هؤلاء هو شعورهم بالقلق وعدم الأمان، والإحباط الثقافي والنبد الاقتصادي، فإن المهاجرين رغم تعرضهم إلى آثار الهامشية فإن كثيرا منهم يحققون اندماجا اجتماعيا، ويمكنهم التكيف مع الواقع الجديد⁽¹⁸⁾ بمرور الزمن.

وما يمكن التأكد عليه في هذا السياق وخاصة في الوقت الراهن هو أن الخلفيات غير الحضرية، لا يمكن النظر إليها دائما بنظرة سلبية وإنما قد يشكل بعضها مصدرا للدعم الاجتماعي والنفسي (التكامل الاجتماعي) في المقام الأول، إذ أن هذه الخلفيات كثيرا ما تحمي المهاجر الحديث العهد من الشعور بالاغتراب وضياح القيم فهي تزوده ببعض الاستقرار بالرغم ما لهذه الخلفيات من آثار تعيق أحيانا تطور الثقافة الحضرية وتعكس واقعا ماديا وثقافيا يؤدي إلى تأخر عملية

التنمية من أجل التقدم والتحديث، وهناك العديد من الدراسات التي أثبتت نتائجها العديد من الخصائص العميقة للتنمية، وبهذا الصدد، حددت دراسة عن -عوائق مشاركة سكان المجتمعات المستحدثة الحضرية لتنمية مجتمعاتهم- لوفاء الصادي⁽¹⁹⁾ جملة من خصائص هذه المجتمعات والتي يشبه وضعها وضع مجتمعات المناطق المختلفة عموماً، بحيث يتميز سكان مجتمع البحث بشعورهم بالعجز في المواقف الاجتماعية والإحساس بالعزلة والاغتراب، وضعف قنوات الاتصال بين المجتمع وهيئاته.

وفي نفس الاتجاه تذهب دراسة أخرى، عن استشارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المجتمعات المتخلفة، لعبد الحكيم رضا- والتي حددت بدورها عدة خصائص لهذه المجتمعات، كالإحساس بالاغتراب والهامشية، عدم القدرة على المشاركة، وعدم الرضا عن الوضع المعيشي، والتشاؤم من الإمكانيات البيئية المحيطة بهم.

ويلاحظ أن جل الخصائص الواردة في الدراستين السابقتين وغيرهما تتعرض دائماً إلى الجوانب السلبية في ثقافة هذه المجتمعات، دون فتح المجال لتناول الجوانب الإيجابية التي لا يمكن التسليم بعدم وجودها.

ولذلك يبدو أن تنمية هذه المجتمعات من الضروري أن تتجه إلى معالجة التخلف فيها، وجل مشاكل السكان من خلال تمكينهم الاعتماد والاستفادة من قدراتهم واختباراتهم، وتهيئة قواهم للعمل الجماعي لإحداث التغير المطلوب، وإدخال العديد من الإصلاحات في الناحية العمرانية عبر العديد من المشاريع، كمحاولة تسوية الوضعية القانونية لامتلاك الأرض والمساكن، وكذا إدخال مشاريع الخدمات الحضرية وغيرها كسبيل لإعلان السلطة العمومية عن نيتها في التكفل بهذه المناطق، وتعزيز الثقة بينها وبين السكان وبهذا الصدد أجرى الباحث دراسة حول معوقات التنمية العمرانية، في واحدة من مناطق المحيط بمدينة باتنة⁽²⁰⁾ والتي بينت نتائجها أن جل المقيمين في إحدى مناطق المحيط مجال البحث منطقة (دوار أولاد بشينة) ينتمون إلى قبيلة واحدة، والتي يزيد عدد سكان المنطقة وقت ذاك عن 3700 نسمة، حيث سميت المنطقة باسم قبيلة كان موطنها الأصلي مرتفعات جبال -أرفاعة وتارشوين- بالناحية الغربية من مدينة باتنة.

وقد ظهرت مع مرور الوقت تغيرات عديدة، مست مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والعمرانية للمنطقة، وتحولت إلى واحدة من مناطق التوسع العمراني للمدينة كما امتدت إليها الخدمات الحضرية كالماء والكهرباء والغاز، وهي الخدمات التي لم يكن لها أثر وقت إجراء هذه الدراسة عام 1987 وما بعده، بحيث كانت تلك الفترة عبارة عن منطقة محيط غير شرعية في نظر مسؤولي المدينة وأيضاً في نظر مخطط المدينة العمراني.

وذلك لأن سكان المنطقة أنشؤوا مساكنهم المتواضعة في مساحة شمال المدينة كانت في اعتبار المخطط العمراني، مساحة غير مسموح بها للتعمير بحكم أنها زراعية وأيضاً مساحات واقعة في مصب السيول المنحدرة من المرتفعات المجاورة في هذه الجهة الشمالية من المدينة، ولم تكن العلاقة بين هؤلاء السكان والبلدية علاقة حسنة، بحكم أن البلدية لم تتجاوب معهم في أي طلب من المطالب المتعلقة بتحسين ظروفهم واستفادتهم من الخدمات والمرافق، ممّا جعل المنطقة تعيش وضعاً خاصاً من العزلة والتخلف، وقد وصفت بسبب هذا الوضع من قبل أهل المدينة عموماً، على أنها عبارة عن دوار. - (دوار العطش)، نسبة إلى فقدان كل مستلزمات الحياة فيها، وكان هذا الوصف يرادف فعلاً -الهامشية الشاملة- وأيضاً الإقصاء.

وكانت في ذات الوقت وحسب ما توصلت إليه نتائج الدراسة، تتميز بالعديد من الخصائص والتي تميز عادة أوضاع المناطق المختلفة عموماً، حيث وإلى جانب ما ذكر، فإنها تتميز بما يلي:

انتشار مظاهر الانتماء القرابي وسيادة عرف القبيلة.

تحكم الانتماء في الإقامة والجيرة.

عمق العلاقات التضامنية بين سكان المنطقة.

تدني مستويات المعيشة إلى جانب انتشار البطالة والامية.

حرمان المنطقة من الخدمات الحضرية.

سيادة الاتجاهات الانعزالية وغياب الثقة في السلطات والحدق عليها.

كانت لهذه الدراسة بعض الاقتراحات التي أخذت بعين الاعتبار فيما يتعلق بتحسين ظروف المنطقة، بدءاً من تحسين العلاقة بين البلدية والسكان وتسوية أوضاعهم القانونية كتمهيد لاستفادتها من الخدمات.

في نفس الاتجاه كان للباحث أن قام بدراسة أخرى بنفس المدينة حول ظاهرة البناء الفوضوي- وآثاره على النمو العمراني للمدينة سنة 1981⁽²¹⁾ وهذا في الجهة الجنوبية من المدينة، وهي الجهة التي كانت في ذلك الوقت مجالاً للمنافسة الشديدة في احتلال الأراضي من طرف الأفراد والجماعات، وهو الوقت الذي عاشته مدينة باتنة في مواجهة انتشار هذه الظاهرة، وفقدت فيها سلطات المدينة زمام التحكم فيها.

ولعل أخطر المراحل التي مرت بها المدينة في نموها، كان خلال هذه الفترة التي ظهرت فيها مناطق سكنية متناثرة في كل جهات المدينة.

وكانت منطقة بوعقال الثالث ودوار الديس كمنطقة نموذجية لهذا الوضع واختارها الباحث حينذاك كمجال للدراسة، بسبب ما عكسه وضعها من علاقات متعددة في بيئة هذه المنطقة، ورغم صعوبة تحديد الإطار الإيكولوجي للمنطقة نتيجة لسرعة حركة البناء، وانتشارها عبر مساحات واسعة، مع صعوبة تحديد هوية الفاعلين، وحتى مستوى البلدية فإنها تجهل مصدر تواجد العديد من المباني في هذه المساحات.

ولذلك فقد اختار الباحث قضاء فترات طويلة بالمنطقة بغية تحديد الأطر الإيكولوجية والاجتماعية السائدة بالمنطقة مما يسمح بوضع الخطوات الممكنة لمعرفة الجوانب الخفية من الظاهرة حيث تبين: أن المساحات محل المنافسة كانت ملكيات فلاحية فردية وأخرى عمومية، وكل تلك المساحات اعتبرت ضمن المنتظر تعميرها عبر مشاريع عمومية كما توقع ذلك مخطط التعمير للمدينة، مما جعل مالكي هذه الأراضي، يسرعون في عملية البيع، وعبر قنوات متعددة بما في ذلك سماسرة العقار.

أن أغلب المستعملين لهذه المساحات وفدوا إلى المدينة من قبل وذلك في إطار البحث عن العمل، أو الذين يمارسون أعمالهم في المدينة.

يمثل هؤلاء فئات اجتماعية، انتقلت في شكل دفعات إلى المنطقة وذلك من داخل إقليم الولاية ومن خارجه، لكن أغلبهم وفد من داخل الولاية ومن جهات محددة فيها، وجاءوا أيضا بغرض البقاء فيها بصفة نهائية، رغم أن بعضهم من الزراعيين الذين وإلى اليوم يحتفظون بمزارعهم ومساكنهم في تلك الجهات.

أن تكوين المنطقة مجال البحث تم أساسا بعد حصول هؤلاء على الأرض لإنشاء أي شكل من البناء، ليضمن لهم السيطرة على المواقع، ومن ثمة تحسينه حسب ظروفهم فيما بعد.

لقد تعرضت المنطقة إلى صراعات مختلفة بين الفئات المتجاورة وأدى ذلك إلى تكوين جماعات سكنية متنافرة وانتشار مظاهر الجريمة، وجماعات اللصوص وقطاع الطرق وكل ذلك أدى إلى بروز ظاهرة القبلية والعروشية، وفي مقابل ذلك ظهرت تكتلات أخرى صنعتها الظروف لحماية نفسها وحفظ تواجدتها.

ولكن ذلك لم يستمر طويلا، وخاصة عندما شرعت البلدية في تسوية وضعية هؤلاء، من خلال تمليكهم للعقار، وقد اشترط لأجل ذلك أن تحدث تعديلات في مسار المباني، وبالتالي تعرض الكثير منها إلى الهدم، والهدم الجزئي حتى يمكن إحداث الشوارع والممرات عبر تلك الكتل من المساكن، إلا أن هذه العملية أثارت موجة من المواجهة عند أول خطوة لتنفيذها، وجعل الصراع يتجه إلى الخارج أي من الجماعات المتنافرة ضد ما يعتبرونه تهديدا لوجودهم بالمنطقة.

توصلت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات فيما يخص هذه الوضعية وكان ذلك دورا في تقبل هؤلاء التعامل مع هذه السياسة بثقة ملحوظة.

بلغت المنطقة حاليا حدود التشبع، إذ تحولت مع مرور الوقت إلى مواقع للنشاطات المختلفة، وأبضا إلى منطقة أهلة بالسكان فبرزت الحياة الاجتماعية أكثر استقرارا وتطورت العلاقات إلى تبني أساليب المدينة في المعاملة والممارسة.

لقد تحسن وضعها المورفولوجي إلى أبعد الحدود، وانتشرت فيها أنماط عمرانية حديثة، وذات أغراض متعددة، وأصبحت المنطقة مجالا للمرافق والخدمات العمومية كالمدارس ومراكز التكوين وعيادات الصحة وغيرها إلى جانب استفادتها من الخدمات الحضرية كالماء والغاز والكهرباء وما إليها من خدمات.

ولعل هذا التغير الذي طرأ على حياة التجمعات السكنية التي كانت مجالا للدراسين، يبين ويؤكد أن هناك جوانب مهمة وفاعلة تتوافر عليها ثقافة هؤلاء، وأن صفة الهامشية التي ألزمها البعض إلى هؤلاء، ما هي إلا عادة سيئة ونمط فكري متقدم في التحجر.

وان تغير أوضاع هذه المجتمعات يبدأ من فهم أهدافها وطموحاتها، من خلال بحوث ودراسات ميدانية في بيئتها الاجتماعية والعمرانية، ومن ذلك يمكن للمسؤولين الواعين بضرورات التنمية أن يجدوا مداخل ملائمة للقيام بتحقيق مشاريع التخطيط.

3. الوضع الطبقي في المناطق المحيطة:

إن البناء الطبقي في البلدان النامية يتميز بالجمود في كثير من قطاعاتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى ضعف الحراك الاجتماعي، وذلك بسبب المعايير التي تعتمد عليها، فإذا كانت -المكانة- مثلاً في الدول المتقدمة تتركز على الإنجاز والأداء، فإنها تتحدد في المجتمعات النامية على معايير مكتسبة مثل اللون والعرق والطبقة⁽²²⁾.

وأحيانا يصعب تحديد المعالم الطبقيّة في مجتمعاتها الحضرية، وذلك بسبب تداخل الحدود بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، والتي تتنوع فيها معايير المكانات الاجتماعية، كما أنه يصعب مع ذلك الاكتفاء بمعيار واحد لأجل الوقوف على هذا التمايز كالمكانة والدخل مثلاً، إذ قد يكون للاعتبارات الدينية والقبلية والثقافية دوراً في تشكيل الطبقة، وهي من المعايير التي تواجه الباحثين صعوبة في قياسها، ولو أن الجانب المهني يمكن أن يكون له دوراً في تحديد خصائص أخرى فيما يتعلق بالوضع الطبقي، إذ أنه يمكن أن يبين مستوى التعليم وجوانب الطبقة الأخرى⁽²³⁾.

وعموماً فالبناء الطبقي الحضري في هذه المجتمعات يتشكل من خلال عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، ومن ذلك يمكن مثلاً تحديد الطبقات في المجتمع الحضري بالشرق الأوسط والتي قسمها -السيد الحسيني- إلى ثلاث طبقات⁽²⁴⁾ طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا، حيث تتميز هذه الأخيرة بعدة ميزات وهي، ارتفاع في معدل المواليد والوفيات، وانخفاض في مستويات الدخل، ارتفاع نسبة الأمية وتدني الطبقي، وتتألف هذه الطبقة من العمال غير المهرة والخدم البائعين المتجولين،

وفئات أخرى من الذباحين وغسالات الملابس وفقراء الحلاقين وخدم المساجد والأماكن العامة وغيرهم، وفي علاقة هذه الطبقة بتشكيل الإطار الإيكولوجي في المدينة، فإن أحياء هذه الطبقة تتميز بعدد من الخصائص مثل الارتفاع في الكثافة السكانية الارتفاع في حجم الأسرة، الانخفاض في مستوى المعيشة وتعدد وظائف المسكن، وإهمال محيط الحي.

وعموماً فالوضع الطبقي في مناطق المحيط بمدن البلدان النامية خصوصاً يشير إلى بعض الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تميز حياة هؤلاء السكان على أساس أن هناك العديد من الظروف التي تبقى في العادة مثل هذه الطبقات مشغولة بالبحث عن إشباع حاجاتها الاقتصادية التي تضمن لها البقاء، مما يحول سلوكياتها ومواقفها إلى سلوكيات ومواقف فردية وذاتية، ويضعف اهتماماتها بالقضايا العامة⁽²⁵⁾.

وفي هذا السياق يشير كلوارد وأهلين- (R.Clouarde et Ohlin) إلى وجود العديد من الثقافات الجانحة في الأحياء التي يحصل فيها ساكنوها، على مدخولات اقتصادية منخفضة، ويحتلون فيها مستويات اجتماعية تقع في أدنى مراتب النظام الطبقي، حيث تتشكل الطبقة الدنيا التي قد تمنح لأفرادها في بعض المناطق قدراً من الهدوء والاستقرار في مزاوله مختلف الأنشطة، ويتم ذلك في إطار الولاء للجماعة⁽²⁶⁾ إلا أن وضعهم كهامشين أو كطبقة دنيا تبقّهم في هامش المجتمع من جميع النواحي فهم من ناحية الموقع يعيشون في أطراف المدينة، ووظيفياً يكونون محرومين من الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها، ومن الناحية الاجتماعية والاقتصادية يكونون بعيداً عن الحياة الحضرية بوجه عام⁽²⁷⁾.

ويذهب علماء الاجتماع إلى تصنيف هؤلاء ضمن ما يسمى بالقطاع غير الرسمي- حيث يأوي هؤلاء إلى مناطق سكنية لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المميزة، وأن هذه المناطق تتكون من أشكال عديدة من الإقامات التي تفتقد إلى الخدمات ومرافق الحياة، إلى جانب تدني مظاهر العمران والبيئة والمحيط، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالهامشية الإيكولوجية⁽²⁸⁾ التي تتصل بمنطقة سكنية لها خصوصياتها العمرانية والبيئية، وذلك من حيث الموقع والعزلة، مما يجعلها تختلف اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وأيكولوجياً عن المدينة المركز، وهي

خاصية معظم البلدان النامية⁽²⁹⁾ وذلك رغم وجود بعض الفئات الأخرى في هذه المناطق والتي لا تتصل مباشرة بظاهرة الفقر والحرمان الذي يسوده وضع الفئات الدنيا الأخرى، ومن ذلك تشكل بدورها ثقافة فرعية أخرى متميزة وتسعى إلى الحفاظ على هويتها الاجتماعية والثقافية كذلك وتضع لنفسها أساليبها المميزة في الحياة⁽³⁰⁾ من خلال تموقعها في جهات معينة من المنطقة. وحتى وإن ساد الاعتقاد بأن هذه المناطق تمثل امتدادا ريفيا متميزا بنوع من الاستقرار.

كما تمت الإشارة إليه سابقا، إلا أن بعض الدراسات التي أجريت على مجتمعات هذه المناطق تميل إلى تأكيد طابع التفكك الاجتماعي فيها، وأن الحياة فيها تعكس الظروف القاسية كانتشار الأمراض والأمية ومظاهر التفكك والانحراف، حيث أن الروابط التقليدية عادة ما تنهار أمام بعض العوامل الخارجية، وبهذا الصدد تؤكد دراسة-هريت هانز- عن منطقة بمحيط مدينة -بوسطن- أن التنظيم الاجتماعي للمنطقة لم يصمد، بعد إبعاد سكانها بالقوة لأجل إزالتها، إذ حدث الانفصال بين الجماعات والأفراد والأصدقاء، وضعفت الأسس التي كانت حياتهم الاجتماعية تنتظم حولها⁽³¹⁾.

وبعد - أوسكار لويس- (OSCAR LEWIS) من الذين قدموا تفسيراً مهماً للوضع الاقتصادي والاجتماعي لسكان مناطق المحيط والمناطق المختلفة عموماً، فهو من الباحثين الذين اهتموا بهذا الجانب، والذي ارتبط اسمه، بمصطلح -ثقافة الفقر- من خلال دراسته للعديد من أسر المناطق المتخلفة في -بورتو ريكو-⁽³²⁾، إذ حدد جملة من الخصائص المميزة لهذه الأسر التي تعكس مستويات المعيشة في هذه المناطق، ويمكن تصنيفها حسب الآتي⁽³³⁾:

الخصائص الاقتصادية مثل: انخفاض مستوى المهارة، قلة المدخرات كثرة الاقتراض.

الخصائص الاجتماعية مثل: الافتقار إلى الخصوصية داخل المسكن ارتفاع معدلات الوفيات، انخفاض متوسطات الأعمار، انتشار الأمية، كثرة هجرة الزوجة للأطفال تمركز الأسرة حول الأم.

الخصائص المرتبطة بالقيم والاتجاهات، مثل المشاركة الاجتماعية والسياسية الضعيفة والشعور بالاستسلام والقدرية، وانتشار العنف.

الخصائص المرتبطة بالمحيط، مثل الحرمان من الخدمات الحضرية وقلة الاستفادة من هذه الخدمات.

وأصبحت دراسة -لويس- نموذجاً لكثير من الدراسات الحضرية، وخاصة تلك التي تهتم بالظروف الاجتماعية للمجتمعات البسيطة، رغم الانتقادات التي وجهت إلى نظريته والتي تقر بديمومة خصائص الفقر وانتقالها من جيل لآخر، ويرثها الأبناء عن الآباء.

الخاتمة

ورغم أن ثقافة الفقر هذه، كغيرها من الثقافات الفرعية تميزها عناصر خاصة بحاملها من الأفراد والجماعات ويقتنعون ويؤمنون بها كذلك، إلا أن المجتمع بنظمه المختلفة هو المسؤول عن تهيش بعض فئاته، من خلال تجاهله لحقوقها الأساسية في الحياة مما يعني أن الهامشية والفقر هما نوع من -الإقصاء الاجتماعي- لهذه الفئات من الحق في التنمية، لأن -المقصيون- لم يقرروا لأنفسهم أن يكونوا في هامش المجتمع وإنما السياسات العرجاء هي العامل الرئيسي في حرمان شرائح واسعة من المجتمع من فرص التنمية، والمشاركة في الثروة الوطنية، مما يؤدي إلى شعور هؤلاء بالفوارق الطبقيّة بينهم وبين الطبقات الأخرى في المجتمع، ويعمق كذلك شعورها بالهامشية و-الإقصاء- من خلال وعيها كطبقة دنيا في المجتمع تتأثر بالظروف الاقتصادية، وقد تسلك طرق العنف والتمرد عندما تتفاهم أمامها الأزمات⁽³⁴⁾.

كما أن مثل هذه الطبقات عادة ما تستغل وتوظف في الاضطرابات والصراعات السياسية، سواء بين القوى الحزبية والأيدولوجية، أو جعلها كأداة ضغط على النظام السياسي القائم من طرف تلك القوى. وفي كل الحالات فإن -المقصيون- هم ضحايا ثقافتهم المتميزة بالضعف والتخلف وضحايا ثقافة شمولية متجاهلة ومقصية وغير عادلة.

المراجع

- 1- عبد الإله أبو عياش – الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضريّة – وكالة المطبوعات - الكويت 1980 ص 111.
- 2- المرجع نفسه، ص 31.
- 3- ثروة اسحق وآخرون – هامشيون في المدن العربيّة – كتاب العلوم الاجتماعيّة- جدل-عدد 4- دار كنعان للنشر والإشهار – دمشق- سوريا 1993، ص 113.
- 4- روبرت ريدفيلد – المجتمع القروي وثقافته- ترجمة فاروق العادلي- الهيئة المصريّة العامة للكتاب – مصر 1975، ص 169.
- 5- حسين عبد الحميد رشوان – المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري- المكتب الجامعي الحديث (لا.ت.ن) ص ص 63-65.
- 6- المرجع نفسه ص 65.
- 7- ثروة اسحق وآخرون – المرجع السابق، ص ص 132-138.
- 8- أحمد بوذراع – التطوير الحضري والمناطق المتخلفة بالمدن- منشورات جامعة باتنة – باتنة – الجزائر، ص ص 75-90.
- 9- السيد الحسيني- المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري- دار المعارف – القاهرة مصر 1981، ص 292.
- 10- عبد القادر جغلول- الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون- دار الحداثة وديوان المطبوعات الجزائرية- بيروت لبنان (لا.ت.ن) ص 105.
- 11- ثروة اسحق وآخرون – المرجع السابق، ص 121.
- 12- محمود الكردي-النمو الحضري دراسة لظاهرة الاستقطاب الحضري في مصر- دار المعارف- مصر 1980، ص 81.
- 13- عبد الباسط محمد حسن – أصول البحث الاجتماعي- مكتبة الأنجلو المصريّة- القاهرة – مصر 1971، ص ص 36-235.
- 14- عبد القادر القصير- مدن الصفيح- دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري- دار النهضة العربيّة- بيروت- لبنان 1980، ص 103.
- 15- عبد الإله أبو عياش – المرجع السابق، ص 235.
- 16- المرجع نفسه- ص ص 95-113.
- 17- حلیم بركان- المجتمع العربي المعاصر- بحث استطلاعي اجتماعي- مركز دراسات الوحدة العربيّة- بيروت 1985، ص 102.
- 18- بوشناق بوزيان- في التحضر والثقافة الحضريّة بالمغرب- منشورات الحوار- الدار البيضاء- المغرب – 1988، ص 35.

- 19- محمد عبد الفتاح محمد-تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية- المكتب الجامعي الحديث- الإسكندرية- مصر 1991 ص ص 34-53.
- 20- بن السعدي اسما عيل- معوقات التنمية العمرانية- دراسة في ثقافة سكان مناطق البناء الفوضوي بمدينة باتنة- رسالة ماجستير- جامعة قسنطينة الجزائر 1991.
- 21- بن السعدي اسما عيل- المعوقات الاجتماعية للتنمية العمرانية- دبلوم الدراسات المعمقة جامعة قسنطينة 1984.
- 22- السيد الحسيني- المدينة- المرجع السابق، ص 95.
- 23- المرجع نفسه، ص 307.
- 24- المرجع نفسه، ص ص 318-320.
- 25- محمد عبد الفتاح محمد-المرجع السابق، ص 48.
- 26- مصطفى عبد المجيد كاره- مقدمة في الانحراف الاجتماعي- معهد الانماء العربي- بيروت- 1992، ص 276.
- 27- روبرت ريدفيلد -المجتمع القروي وثقافته- المرجع السابق، ص 61.
- 28- ثروة اسحق وآخرون-المرجع السابق، ص 116.
- 29- المرجع نفسه، ص 116.
- 30- المرجع نفسه، ص 125.
- 31- حسين عبد الحميد رشوان- المرجع السابق، ص 52.
- 32- اليد الحسيني- المرجع السابق، ص 183.
- 33- المرجع نفسه، ص 183.
- 34- عبد القادر جغلول -المرجع السابق، ص 107.